

تكلما مع ستة محامين - اسراييليين اثنين واربعة فلسطينيين - يظهرون بصورة منتظمة في تلك المحاكم للدفاع عن المتهمين بجرائم امنية . واسماؤهم : فيليسيا لانغر ، ليا تسيميل ، وصفي مصري ، أنطون جاسر ، الياس خوري وفايز أبو رحمة . والرأي الذي اجمع عليه هؤلاء هو أن المحاكم العسكرية تتواطأ في استخدام أجهزة المخابرات والامن الاسرائيلية للتعذيب وتخفيه عمدا والالية التي تلجا اليها هذه المحاكم انيقة ، بطريقتها الخاصة ، وتكاد تكون قياسية . فمعظم الادانات في تلك المحاكم ترتكز على اعترافات المتهمين . والمحامون على يقين من ان معظم تلك الاعترافات تنتزع انتزاعا بالمعاملة السيئة أو التعذيب : وبلا استثناء تقريبا ترفض المحاكم ذلك الادعاء بالتعذيب .

الشتبه به أمنيا في الاراضي المحتلة يعتقله عادة الجنود الاسرائيليون أو شرطة الحدود، يرافقهم معظم الاحيان رجل أو اكثر يرتدون الثياب المدنية . ومعظم الفلسطينيين الذين تحدثنا اليهم اشاروا الى الرجال الذين يرتدون ثيابا مدنية على انهم اعضاء في شين بيت، جهاز الامن الداخلي لاسرائيل . ( وفي الواقع ، علمنا انهم يمكن ان ينتموا كذلك للسى الاخبارات العسكرية الاسرائيلية ) .

ويمكن ايقاف المشتبه به حتى ١٨ يوما قبل ان يساق امام قاض عسكري . وبامكان القاضي ان يأمر بتوقيفه مدة اخرى تصل الى ستة اشهر . وخلال هذه المدة يصار الى استجواب المشتبه به . وعندما يساق الى المحكمة في النهاية - بعد مدة قد تصل الى سنة - يكون الادعاء العام مجهزا على الدوام تقريبا بافادة ، موقعة من المشتبه به ، يعترف فيها ببعض الاتهامات المرجحة اليه على الاقل .

وتقول اسرائيل ان جميع الاعترافات طوعية . هذا الادعاء لا يصدقه المحامون الستة الذين تحدثنا اليهم . فالحمامي وصفي مصري ، وهو في الستين من عمره ومن نابلس وكان قاضيا كبيرا تحت الحكم الاردني ، يقول : « في ٩٠ بالمائة من القضايا التي لدي ، قال لي السجين انه قد ضرب وعذب . ومن الصعب اثبات ذلك بالطبع لانه ليس لديهم شهود يرونهم يتعرضون للضرب . ولكنني على يقين من ان الضرب يحدث » .

يكون للمحاكم العسكرية عادة ثلاثة قضاة عسكريين - على ان يكون واحد منهم فقط مؤهلا ، اي له خبرة ستة اعوام في سلك المحاماة ، ليصير قاضيا مدنيا . والانتظمة العسكرية التي يطبقونها ترتكز الى حد ما على أنظمة وضعها البريطانيون عام ١٩٤٥ - لمقاومة الارهاب اليهودي بصورة رئيسية .

لكن المناورة الحاسمة لا تجري في المحاكم . فالمحاكم تسمح فعلا لمحامي الدفاع بدحض شرعية الاعترافات وصحتها . وعندما يحدث هذا تقام « محاكمة صغيرة » ( تسمى بالعبيرية زوتا Zuta ) .

فالذي يحدث هو هذا . يقول التهم للمحكمة انه عومل معاملة سيئة او تعرض للتعذيب . ومن ثم يستدعي الادعاء العام الشرطي او ضابط الجيش الذي اخذ الاعتراف . وتقول المحامية الشابة الاسرائيلية المولدة ليا تسيميل ان الضابط يقول للمحكمة : « جلست مع المشتبه به ، وتناولنا القهوة معا ، وناولته سيجارة ، فتكلم بحرية ، وكان كل شيء طبيعيا » . وهذا الضابط يقول الحقيقة دائما تقريبا .

والحيلة هي ان الشرطي او الضابط قد يكون بالفعل اخذ الافادة . ولكنه لم يقيم بالاستجواب . وقال الكثيرون من السجناء الذين استجوبناهم انهم بعد الموافقة على